البخاري وكتابه الجامع الصحيح

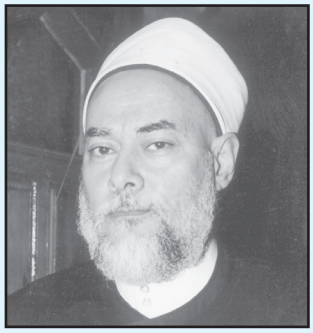

أ.د/ علي جمعة (*)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خير الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، آمين.

ثم أما بعد، فإن الإمام البخاري والذي سطر اسمه التاريخ منذ ما يزيد على الألف سنة هو الإمام الحافظ المتقن الثقة، المجتهد المحدث، الذي جمع من الحديث أصحه، ومن الروايات أتقنها، ومن الألفاظ أدقها، وهو إمام قلَّما يجود الزمان بمثله.

إن الإمام البخاري علامة فارقة في تاريخ التراث الإسلامي، حيث فعل غير ما درج عليه المحدثون المعاصرون له من مجرد الجمع للروايات وحشدها، بل فكر في تنقيتها وانتقاء الصحيح منها دون الضعيف أو الموضوع، فكان بذلك مؤسسًا لمنهج جديد في الفكر والتأليف الحديثي وغيره.

ونحن اليوم إذ نقدم موجزًا عن شخصية الإمام البخاري وتعريفًا بكتابه (الجامع الصحيح) نعبر لهذا الإمام عن بالغ تقديرنا واحترامنا لمجهوده الذي خدم به العلم، وخدم به الدين والأمة، وندعو الباحثين والمطلعين بشأن العلوم الإسلامية وغيرها من العلوم أن يستفيدوا من تجربة الإمام البخاري الحياتية والعلمية والفكرية، فتلك الفائدة التي يمكن لعامة المسلمين أن يتعلموها من الإمام تعد موازيا للفائدة التي تحصل للقارئ وللمسلم بمعرفة الصحيح من كلام سيد المرسلين ورسول رب العالمين سيدنا محمد، مما يجعله يقدم على شئونه الخاصة والعامة بهدي الإسلام ووحيه.

ولقد كانت تجربة البخاري ملهمًا ومؤثرًا على أرواح الأوائل الذين اضطلعوا بإخراج كتابه وطباعته والعناية به، فنجد العلماء المكلفين من قبل السلطان عبد الحميد بإعداد كتاب البخاري للطبع، كيف اشتركوا وتعاونوا على تحسينه وتجويده ومراجعته، وكيف تفانوا في تصحيح ما وقع من الهنات البسيطة واستدراكها، إن في هذا الأمر علاوة على ما حباه الله لهؤلاء العلماء من جودة القريحة وحسن الفكر والفهم أمرًا آخر يتعلق بالروح التي أودعها المؤلف الأول كتابه، وهي روح العمل الدءوب والحب لأحاديث الرسول والتفاني في إقصاء الضعيف وإبقاء الصحيح.

وفي النهاية نسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علَّمنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن يجعل أرواح أوليائنا وعلمائنا ذخرًا لنا، ودافعًا وملهمًا لصواب السعي بعد الوعي.

(*) عضو هيئة كبار العلماء.

أولا : شخصية الإمام البخاري.

١ - نَسَب البخاري:

هو الإمام الحافظ أَبُو عَبْد الله البُخَارِيُّ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه، وقيل : بَذْدُزْبَه، وهي لفظة بخارية، معناها الزرَّاعُ.

قال الإمام النووي في (تهذيبه) : ورُوِّينا عن الخطيب الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي قال : بَرْدِزْبَه مات على المجوسية.

وأما المغيرة فقد كان مجوسيًا وأسلم على يدي اليمان الجعفي والي بخارى، وحفيد اليمان الجعفي هو الإمام المُسْنَدِيُّ أبو جعفر عبد الله بن محمد شيخ ما وراء النهر، وهو أستاذ البخاري.

وكان يُقال للبخاري : الجُعْفِيّ ؛ لأنه مولى يمان الجعفي ولاءَ إسلام.

وأما أبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري، فقد اجتهد في طَلَب العِلْم، وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) في الطبقة الرابعة قال : يروي عن حماد بن زيد ومالك، وروى عنه العراقيون. وذكره أيضًا البخاري في (التاريخ الكبير) فقال : وصَحِبَ ابن المبارك.

وقد أثَّرت تلك البيئة العلمية التي نشأ فيها البخاري عليه أيما تأثير، حيث تربَّى على حب العلم والحرص على تحصيله.

وروي أن إسماعيل - والد البخاري- قال حين موته إنه لا يَعْلَمُ في ماله حرامًا ولا شبهة، مما يكشف أن الإمام البخاري تربى في بيت علم وتقوى وورع، مما أنبته على حُب الآخرة والخوف من المعصية.

وقد وَرِثَ البخاري من أبيه مالاً جليلاً، وكان هذا يساعده على طلب العلم بشرف نفس وعفة وإباء.

وكذلك كانت أم البخاري مستجابة الدعاء، فقد رُوي أن محمد بن إسماعيل البخاري ذهبت عيناه في صِغَره، فرأت والدته الخليل إبراهيم عليه السلام في المنام، وقال لها : يا هذه، لقد رَدَّ الله لولدك بصره لكثرة دعائك. قال : فأصبح وقد رَدَّ الله له بصره.

٢ - مولد البخاري ونشأته :

وُلِد البخاري بالاتفاق في مدينة (بُخَارَى)، بعد صلاة الجمعة، لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة من الهجرة، وتوفي والده وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، ثم حج سنة عشر ومئتين مع أمه ومع أخ له اسمه (أحمد)، وكان أحمد هذا أسَنَّ منه، وأقام هو بمكة، ورجع أخوه فمات في بخارى.

٣ - طلبه للعلم واجتهاده فيه:

طلب العلم أولاً في بخارى، والتي فتحها القائد المسلم سعيد بن عثمان بن عفان سنة خمس وخمسين للهجرة، وصالحه أهلها وأهل سمرقند، ولكنها لم تخضع للإسلام تمامًا إلا في عهد الوليد بن عبد الملك، على يد قائده الشجاع (قتيبة بن مسلم الباهلي)، الذي أرسى قواعد الإسلام في بلاد ما وراء النهر، ما بين سنتي سبع وثمانين وأربع وتسعين للهجرة.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق : كان أبو عبد الله البخاري إذا كنت معه في سَفَر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ، فكنت أراه يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة في كل ذلك يأخذ القَدَّاحَة فيُوري نارًا بيده ويُسْرِج، ويخرج أحاديث ويعلِّم عليها، ثم يضع رأسه.

فقلت له : إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقظني ؟ فقال : أنت شاب فلا أحب أن أفسد عليك نومك.

٤ - رحلاته في طلب العلم :

قال الفِرَبْري : سمعت محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري يقول : سمعت البخاري يقول : أُلْهِمْتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب.

قلت : وكم أتى عليك إذ ذاك العمر ؟ فقال :

عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكُتَّاب فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره. فقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلت: إن أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم، وقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل فنظر فيه ثم رجع فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير، وهو ابن عديٍّ، عن إبراهيم. فأخذ القلم وأصلح كتابه وقال لي: صدقت.

وقال: ولما طعنت في ست عشرة حفظت كُتُبَ ابن المبارك، وعرفت كلام هؤلاء وهم أصحاب الرأي.

وتأخرت رحلة الإمام البخاري إلى الحجاز، فقد رحل إليه حاجًّا وطالبًا للعلم سنة ست عشرة ومئتين.

ولو رحل إليها في بداية طلبه للعلم لأدرك من الشيوخ ما أدركه أقرانه من طبقة عالية ما أدركها. وإن كان قد أدرك ما قاربها، كيزيد بن هارون، وأبي داود الطيالسي.

قال: لما طعنت في ثماني عشرة صنَّفت كتاب (قضايا الصحابة والتابعين)، ثم صنفت (التاريخ) في المدينة عند قبر الرسول ﷺ، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة. قال: وما من اسم في (التاريخ) إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت أن يطول الكتاب.

وقال أبو بكر بن أبي عياش الأَعْيَن: كتبنا عن محمد بن إسماعيل وهو أمرد - أي صغير - على باب محمد بن يوسف الفريابي.

ولا يخفى أن الفِرْيابي مات سنة اثنتي عشرة ومئتين، وكانت سِن البخاري حينذاك ثماني عشرة سنة.

وقال: لقيت أكثر من ألف رجلٍ من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر، لقيتهم كَرّاتٍ، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات، وبالحجاز ستة أعوامٍ، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد.

يتبع....

البخاري وكتابه الجامع الصحيح

أ.د/ علي جمعة(*)

في المقال السابق تناولنا عرضا لشخصية الإمام البخاري وفي هذا المقال نعرض تعريفا بكتابه (الجامع الصحيح)

ثانيا : الجامع الصحيح:

١. سبب تأليفه:

سمى البخاري كتابه بـ (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه).

وهو يعتبر أوّل مصنّف في الحديث الصحيح المجرّد، وهو أحد جوامع الحديث التي اشتملت على جميع أبواب الشريعة من العقائد والأحكام والتفسير والتاريخ والزهد والآداب وغيرها.

وكان السبب في تأليفه فيما رواه عبد الرحمن بن مَعْقِل النَّسَفِي قال: قال أبو عبد الله البخاري -رحمه الله-: كنا عند إسحاق بن راهويه -رحمه الله- فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا في الصحيح لسنن رسول الله ﷺ فوقع ذلك في قلبي، وأخذت في جمع هذا الكتاب(١).

وقال البخاري أيضا: رأيت النبي ﷺ في المنام، كأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذبّ عنه، فسألت بعض المعبّرين، فقالوا: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح(٢).

٢. مدة تأليفه:

قال الإمام البخاري: صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة(٣).

٣. مكان تصنيفه:

روى الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في الجزء الذي صنفه في جواب متعنت البخاري، عن عمر بن محمد بن يحيى قال: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: صنفت كتاب الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا إلا بعد ما استخرت الله -تعالى- وصليت ركعتين وتيقنت صحته(٤).

وروي أيضا في ذات الكتاب أن البخاري صنف الصحيح ببخارى، وقيل: صنفه بمكة.

(*) عضو هيئة كبار العلماء.

(١) تاريخ بغداد (٩/٢)، تهذيب الكمال (١١٦٩).

(٢) هدي الساري ص(٧).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/٢) ووفيات الأعيان (١٩٠/٤).

(٤) رسالة لأبي الفضل المقدسي سماها جواب المتعنت ذكر ذلك ابن حجر في مقدمة (فتح الباري ٤٨٩/١)

قال الحافظ المقدسي: والقول الأول عندي أصح.

قال النووي: والجمع بين هذا كله ممكن، بل متعين، فإنا قد قدمنا عنه أنه صنفه في ست عشرة سنة، فكان يصنف منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى[٥].

٤. فضله والثناء عليه:

عن الإمام الفقيه الصالح الزاهد أبي زيد المروزي ـ رحمه الله تعالى ـ قال: رأيت النبي ﷺ في المنام فقال لي: يا أبا زيد إلى متى تدرس الفقه ولا تدرس كتابي. قلت: وما كتابك يا رسول الله؟ قال: جامع محمد بن إسماعيل البخاري[٦]. وقال أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري[٧].

٥. رواة الصحيح:

رواة الجامع الصحيح هم:

أولا: الفربري: المحدث الثقة العالم، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر، راوي (الجامع الصحيح) عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفربر مرتين.

وقال أبو بكر السمعاني في أماليه: ولد سنة إحدى وثلاثين ومئتين، قال: وكان ثقة. وقد سمع الفربري من قتيبة بن سعيد وعلي بن المديني، فشارك البخاري ومسلم في الرواية عنهما، وتوفي سنة عشرين وثلاث مئة.

قال الفربري: سمع (الصحيح) من البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أحد يرويه غيري. وكان سماع الفربري من البخاري ـ يعني صحيحه ـ مرتين: مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومئتين، ثم مرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومئتين[٨].

ورواة الصحيح عن الفربري هم:

١ - أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي، المستمليّ (ت٣٧٦هـ)[٩]، وكان سماعه للصحيح في سنة أربع عشرة وثلاث مئة.

قال المستمليّ: انتسخت كتاب البخاري من أصله، كما عند ابن يوسف فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيَّضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

قال الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق، ورواية أبي محمد، ورواية أبي الهيثم، ورواية أبي زيد - وقد نسخوا من أصل واحد - فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك بحسب ما قدّر كل واحد منهم فيما كان في طرَّةٍ، أو رقعةٍ مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، وبيان ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث[١٠].

٢ - الحَموي: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّوَيْه السرخسي نزيل بُوشَنْج وهَرَاة.

رحل إلى ما وراء النهر، وكان سماعه صحيح البخاري من الفربري سنة ست عشرة وثلاث مئة.

قال الحافظ أبو ذر: وكان ثقة.

توفي - رحمه الله - في ذي الحجة لليلتين

(٥) مقدمة شرح النووي ص (٤٢).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٢/٤٣٨).
(٧) تاريخ بغداد (٢/٩).
(٨) سير أعلام النبلاء ١١/٣٥٢.
(٩) سير أعلام النبلاء ١٦/٤٩٢.
(١٠) هدي الساري ٨.

بقيتا من سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة[١١].

وسمع الجامع الصحيح من أبي محمد بن حمويه ببوشنج الإمام الداودي عبد الرحمن بن محمد بن المظفر أبو الحسن البوشنجي، وتفرد في الدنيا بعلو ذلك.

وكان سماعه من الحموي في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة.

قال أبو سعد السمعاني: كان وجه مشايخ خراسان، وله قدم راسخة في التقوى.

ولد ـ رحمه الله تعالى ـ سنة أربع وسبعين وثلاث مئة، وتوفي سنة سبع وستين وأربع مئة[١٢].

وسمع الجامع الصحيح من الداودي أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق السجزي الهروي الصوفي.

مولده في سنة ثمان وخمسين وأربع مئة.

وسماعه الجامع من أبي الحسن الداودي كان في سنة خمس وستين وأربع مئة، وهو في السابعة من عمره، وقد سمع منه الأئمة والحفاظ.

وتوفي ليلة الأحد سادس ذي القعدة سنة ثلاث وخمسين وخمس مئة[١٣].

٣ – أبو الهيثم، محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زُراع الكشميهني (ت٣٨٩هـ)[١٤].

٤ – أبو علي، محمد بن عمر بن شَبُّويه الشَّبويُّ، المروزيُّ[١٥].

٥ – أبو علي، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّكن المصري البزَّاز، البغدادي الأصل (ت٣٥٣هـ)[١٦].

٦ – أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي (ت٣٧١هـ)[١٧].

واشتهر عنه روايتان: رواية الأصيلي أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي، قال: قرأتها على أبي زيد محمد بن أحمد المروزي بمكة سنة ٣٥٣هـ، وقال الأصيلي: وسمعتها على أبي زيد أيضًا ببغداد في شهر صفر سنة ٣٥٩ هـ، قرأ أبو زيد بعضها، وقرأت أنا بعضها حتى كمل جميع المصنف، قال أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري بفربر سنة ٣١٨ هـ، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري سنة ٢٥٣هـ.

قال الأصيلي: وقرأتها أيضا على أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني، قال: أنبأنا محمد بن يوسف الفربري، قال: أنبأنا محمد بن إسماعيل البخاري.

والرواية الثانية رواية القابسي، عن أبي زيد محمد بن أحمد المروزي، عن أبي عبد الله الفربري، عن البخاري – رحمه الله –.

٧ – أبو أحمد، محمد بن محمد بن يوسف بن مكي، الجرجاني (ت٣٧٣)[١٨].

ثانيا: القاضي، أبو إسحاق، إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجاج، النسفي، قاضي نسف (ت٢٩٥هـ)[١٩].

(١١) سير أعلام النبلاء ٤٤١/١٢.
(١٢) سير أعلام النبلاء ٣٩٥/١٣.
(١٣) تاريخ بغداد ١١٣/٢١.
(١٤) سير أعلام النبلاء ٤٩١/١٦.
(١٥) سير أعلام النبلاء ٤٢٣/١٦.
(١٦) سير أعلام النبلاء ١١٧/١٦.
(١٧) السير ٣١٣/١٦.
(١٨) تاريخ بغداد ٢٢٢/٣.
(١٩) سير أعلام النبلاء ٤٩٣/١٣.

ثالثا : أبو محمد ، حماد بن شاكر بن سوِّية ، النسفي (ت ٣١١هـ)[٢٠] .

رابعا : أبو طلحة ، منصور بن محمد بن علي بن قرينة ابن سوية البزديُّ ، ويقال : البزدويُّ ، النسفي (ت ٣١٩هـ)[٢١] .

خامسا : أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت ٣٣٠هـ)[٢٢] .

وقد قال محمد بن طاهر المقدسي : روى صحيح البخاري جماعة ؛ منهم : الفربري ، وحماد بن شاكر ، وإبراهيم بن معقل ، وطاهر بن محمد بن مخلد[٢٣] .

أشهر روايات الجامع الصحيح :

أشهر الروايات هي رواية أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي (ت ٤٣٤هـ) . فقد رواها عن أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حمُّويه السرخسي بهراة سنة (٣٧٣هـ) ، وعن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي ، ببلخ سنة ٣٧٤هـ ، وعن أبي الهيثم محمد بن المكي بن زراع الكشميهني سنة ٣٨٧هـ ، قالوا كلهم : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري ، قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي ، رحمه الله .

والأقرب إلى رواية أبي ذر رواية القابسي والأصيلي وابن السكن[٢٤] .

٦. عدد أحاديثه:

قال الإمام النووي : جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا بالأحاديث المكررة ، وبحذف المكرر نحو أربعة آلاف[٢٥] .

ثم ذكرها مفصلة لتكون كالفهرست لأبواب الكتاب تبعًا للإمام الحموي .

قال الحافظ بعد إيراد كلام النووي السابق ، وبعد أن تعقبه وحرر كلامه بابًا بابًا ، قال : فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثًا[٢٦] .

على أننا نجد أن عددها هو : سبعة آلاف وخمس مئة وثلاث وستون حديثًا حسب ترقيم الأستاذ محمد عبد الباقي عند تحقيقه لفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني .

ويذكر ابن حجر السبب في تقطيع البخاري للحديث أو اختصاره وتكراره في الأبواب المختلفة فيقول : اعلم أن البخاريّ – رحمه الله – كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الّذي أخرجه فيه ، وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد ، وإنّما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها والله أعلم بمراده منها .

فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابيّ ثمّ يورده عن صحابيّ آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة ، وكذلك يفعل في أهل الطّبقة الثّانية والثّالثة وهلم جرا إلى مشايخه

(٢٠) سير أعلام النبلاء ١٥/٥ .
(٢١) سير أعلام النبلاء ١٥/٢٧٩.
(٢٢) سير أعلام النبلاء ١٥/٢٥٨ .
(٢٣) سير أعلام النبلاء ١١/٤٩١.
(٢٤) فهرست ابن خير ٩٤-٩٨.
(٢٥) مقدمة النووي على شرح مسلم ١/٢١.
(٢٦) هدي الساري ص ٤٦٨.

فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصّنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة.

ومنها أنه صحّح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطّريق الأولى.

ومنها أحاديث يرويها بعض الرواة تامّة ويرويها بعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت ليزيل الشّبهة عن ناقليها.

ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ويفرد لكل لفظة بابا مفردا.

ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد الإرسال منبها على أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرّفع والحكم فيها كذلك.

ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلا في الإسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الرّاوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ثمّ لقي الآخر فحدثه به فكان يرويه على الوجهين.

ومنها أنه ربما أورد حديثا عنعنه راويه فيورده من طريق أخرى مصرحا فيها بالسّماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللّقاء في المعنعن، فهذا جميعه فيما يتعلّق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر، وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى، فذلك لأنّه إن كان المتن قصيرا أو مرتبطا بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعدا فإنّه يعيده بحسب ذلك، مراعيا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثيّة، وهي إيراده له عن شيخ سوى الشّيخ الّذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدم تفصيله، فتستفيد بذلك تكثير الطّرق لذلك الحديث، وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلّا طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه؛ فيورده في موضع موصولا وفي موضع معلّقا ويورده تارة تاما وتارة مقتصرا على طرفه الّذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملا على جمل متعدّدة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنّه منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الّذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنّما يورده من طريق أُخرى لمعان ...[٢٧].

***

(٢٧) هدي الساري ص١٥.

الإمام البخاري والجامع الصحيح

في المقال السابق بدأنا الحديث عن كتاب (الجامع الصحيح) وتحدثنا عن سبب تأليفه، ومدة ومكان تصنيفه، ورواة الصحيح، وفي هذا المقال نستكمل الحديث عن الكتاب.

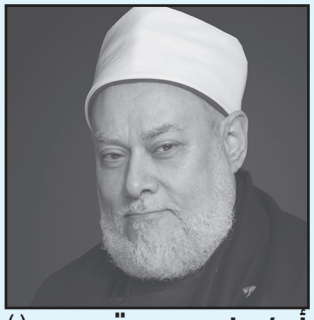

أ.د/ علي جمعة محمد(*)

منهجه في التصنيف:

قال الإمام البخاري: «أخرجت هذا الكتاب - يعني الصحيح - من زُهَاء ست مئة ألف حديث.

وقال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول»(١).

وعنه قال: «صنفت كتاب الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا إلا بعد ما استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين وتيقنت صحته»(٢).

وقال أيضًا: «ما وضعت في كتابي الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين»(٣).

وعن عبد القدوس بن همام قال: «سمعت عدة من المشايخ يقولون: حرَّر محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين»(٤).

وعلى صعيد آخر فقد قال العلماء المحققون: إذا كان الحديث ضعيفًا لا يقال فيه: قال رسول الله ﷺ وشبه ذلك من صيغ الجزم، وإذا كان الحديث صحيحًا أو حسنًا فإنه يقال بصيغة الجزم.

وقد اشتد إنكار الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي على من خالف هذا من العلماء، وقال: وهذا التساهل من فاعله قبيح جدًا، فإنهم يقولون في الصحيح بصيغة التمريض، وفي الضعيف بالجزم، وهذا حيد عن الصواب، وقلب للمعاني، والله المستعان.

وعليه فإنا نجد أن البخاري - رحمه الله تعالى - قد اعتنى بهذا التفصيل في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بصيغة التمريض، وبعضه بالجزم مراعيًا ما ذكرنا من كلام المحققين، وهذا مما يزيدك اعتقادًا في

(*) عضو هيئة كبار العلماء.

(١) تاريخ بغداد ٢/٩.

(٢) مقدمة شرح النووي (٤٢).

(٣) تاريخ بغداد (٢/٩)، وفيات الأعيان (٤/١٩).

(٤) تهذيب الكمال (١١٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٤).

جلالته وورعه واطلاعه وتحقيقه وإتقانه [٥].

منهجه في (المتابعات):

قد أكثر البخاري - رحمه الله تعالى - من ذكر المتابعة في كتابه.

فإذا روى حماد مثلاً حديثًا عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ فتارة يقول: تابعه مالك عن أيوب، وتارة يقول: تابعه مالك، ولا يزيد.

فالمتابعة الظاهرة كقوله: تابعه مالك عن أيوب. أي تابع مالك حمادا، فرواه عن أيوب كرواية حماد، فالضمير في (تابعه) يعود إلى حماد.

وتارة تكون المتابعة خفية كأن يقول: تابعه مالك. ولا يزيد، فيحتاج إذن إلى معرفة طبقات الرواة ومراتبهم.

وهذا مما يحتاج إليه المعتني بصحيح البخاري، وهو هين سهل على من أنس بهذا الفن وبحث عنه.

منهجه في المعلَّقات:

أكثر الإمام البخاري - رحمه الله - في صحيحه في تراجم أبوابه من ذكر أحاديث وأقوال الصحابة وغيرهم بغير إسناد.

وحكم هذا: أن ما كان منه بصيغة الجزم فهو حكم منه بصحته، وما كان بصيغة تمريض فليس فيه حكم بصحته، ولكنه ليس واهيًا.

ويسمى تعليقًا إذا انقطع من أول إسناده واحد فأكثر، ولا يسمى بذلك ما سقط وسط إسناده، أو آخره، ولا ما كان بصيغة التمريض.

واعلم أن هذا التعليق إنما يفعله البخاري لما ذكرناه أولاً من أن مراده بهذا الكتاب الاحتجاج لمسائل الأبواب، فيؤثر الاختصار، وكثير من هذا التعليق أو أكثره مما ذكره في هذا الكتاب في باب آخر متصلا.

سبب إيراد البخاري الأحاديث المعلقة:

قال الحافظ ابن حجر: والسبب في إيراده - أي الحديث - معلقًا أنه يضيق مخرج الحديث؛ إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل الحديث على أحكام فاحتاج إلى تكريره فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل، وقد يكون أخرجه بسند آخر ولم يقدر على إيصاله من هذا السند فاكتفى بالتعليق، ويذكره بصيغة (قال)؛ لأنه جازم بصحة الحديث.

وقد استعمل البخاري هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة (قال)، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم.

وقد يكون التعليق منبعثًا من عدم وجود شرط البخاري مع اعتقاده صحة الحديث، أو أنه صالح للحجة، أو به ضعف لا يقدح، أو انقطاع يسير في إسناده.

قال الإسماعيلي: قد يصنع البخاري بإيراد ذلك: إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدَّث به، لا على جهة التحديث به عنه [٦].

وقد وصل الحافظ ابنُ حجر تعليقات البُخاري في كتابه: (تغليق التَّعليق) وقد اختصره في هدي الساري في فصلٍ طويلٍ

(٥) مقدمة شرح النووي ص (٨٩ - ٩٠).

(٦) هدي الساري ص (٤٩).

ذكر فيه تعاليقه المرفوعة والإشارة إلى مَن وصلها، وكذا المتابعات لالتحاقها بها في الحكم.

وقال: «وقد بيَّنتُ ما وصله منها في مكانٍ آخرَ من كتابه، ووصله في مكانٍ من كتُبه الَّتي هي خارج الصَّحيح بيَّنتُه أيضًا، وما لَم نقف عليه من طريقه بيَّنتُ مَن وصله إلى مَنْ علَّق عنْه من الأئمَّة في تصانيفهم»[٧].

- شرط البخاري في صحيحه:

قال البخاري: ما أدخلت في كتابي الجامع الصحيح إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطوال[٨].

وقال الحافظ ابن حجر: قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر: شَرط البُخَارِيّ أَن يخرج الحَدِيث الْمُتَّفق على ثِقَة نقلته إِلَى الصَّحَابِيّ الْمَشْهُور من غير اخْتِلَاف بَين الثِّقَات الأثبات، وَيكون إِسْنَاده مُتَّصلا غير مَقْطُوع، وَإِن كَانَ للصحابي رَاويان فَصَاعدا فَحسن، وَإِن لم يكن إِلا رَاو وَاحِد وَصَحَّ الطَّرِيق إِلَيْهِ كفى.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي في كتابه (شروط الأئمة الخمسة): شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً، وأن يكون راويه مسلمًا صادقًا غير مدلسٍ ولا مختلط، متصفًا بصفات العدالة، ضابطًا، متحفظًا، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد.

وقال أيضًا: وله - أي البخاري - شرط في المعنعن زاد فيه على مسلم، فإنهما اتفقا على المعاصرة، وزاد البخاري شرط اللقي[٩].

- الانتقادات التي أخذت على الصحيح والرد عليها:

تنقسم الانتقادات التي أخذت على الصحيح إلى قسمين:

أ) انتقاد بعض الأحاديث:

قال الإمام النووي: قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلَّا فيها بشرطيهما، ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألف الدارقطني في ذلك، ولأبي مسعود الدمشقي أيضًا عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره[١٠].

وقال الحافظ ابن حجر: وعدة ما اجتمع لنا من ذلك - أي الأحاديث المنتقدة - مما في كتاب البخاري - وإن شاركه مسلم في بعضها - مئة وعشرة أحاديث.

قال: والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل[١١].

ثم ذكر أقوال العلماء فيهما والثناء عليهما وتقدمهما في هذا الفن، ثم قال: فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، وبتقدير كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.

وأما من حيث التفصيل: فالأحاديث التي

(٧) هدي الساري ص١٦.
(٨) تاريخ بغداد (٩/٢).
(٩) هدي الساري ص (٢١٤).
(١٠) مقدمة شرح مسلم للنووي ص (٩٠).
(١١) هدي الساري ص (٢٢٠).

انتقدت عليهما تقسم أقسامًا .

وذكر لذلك أقسامًا ستة ، ثم أجاب عن كل قسم على حدة [١٢] .

ب) انتقاد بعض رجال الصحيح:

قال الحافظ ابن حجر : الذين انفرد البخاري بالإخراج عنهم دون مسلم أربع مئة وبضعة وثلاثون رجلاً ، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً .

ثم قال : إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه ، الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها [١٣] .

وقال في الفصل التاسع من مقدمته : ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضيا لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل مَنْ ذُكِرَ فيهما .

هذا إذا خرج له في الأصول ، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهنا تتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم ، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام ، فلا يقبل إلا ممن بين السبب مفسرًا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي ، وفي ضبطه مطلقًا ، أو في ضبطه لخبر بعينه ؛ لأن الأسباب الحاملة للأمة على الجرح متفاوتة .

ثم ذكر ابن حجر هذه القوادح التي انتقدت على بعض رجال الصحيح ، وحصرها في خمسة أشياء : البدعة ، أو المخالفة ، أو الغلط ، أو جهالة الحال ، أو دعوى الانقطاع في السند ، ثم رد عليها الحافظ مفندًا لها واحدة بعد الأخرى [١٤] .

❊ ❊ ❊

(١٢) هدي الساري ص (٢١٨).

(١٣) هدي الساري ص (٢٢٢).

(١٤) انظر هدي الساري ص (٢٣٠).

الإمام البخاري والجامع الصحيح

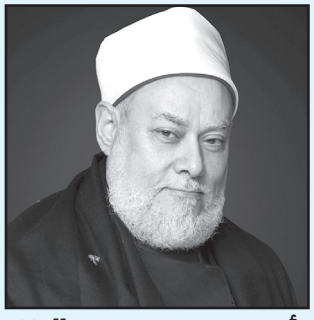

أ.د/علي جمعة (*)

تناولنا في المقال السابق منهج الإمام البخاري في التصنيف، ومنهجه في المتابعات، والمعلَّقات وسبب إيراده الأحاديث المُعلَّقة، وشرطه في صحيحه، والانتقادات التي أخذت على الصحيح والرد عليها، وفي هذا المقال نستكمل الحديث عن الكتاب.

طبعات صحيح البخاري وترجماته

أولاً: طبعات بولاق:

١) طبع في ثلاثة أجزاء سنة ١٢٨٠هـ.

٢) وطبع في أربعة أجزاء، بقلم محمد بك المكاوي، سنة ١٢٨٦هـ.

٣) وطبع في جزأين، سنة ١٢٩٢هـ.

٤) وطبع في تسعة أجزاء، سنة ١٣١١-١٣١٢هـ، وذلك بأمر السلطان عبد الحميد الثاني الشاهاني، وأمر أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونينية المعول عليها في جميع روايات البخاري، وعلى نسخ أخرى خلافها شهيرة الصحة والضبط، فطبعت هذه الطبعة بالشكل الكامل، وطبع بهامشها تقييدات اثنين من كبار علماء العربية والحديث، كانا يجلسان مع جماعة من الفضلاء لتحرير كل الروايات على مستوى الحركة في صحيح البخاري، وهما جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية المشهورة في النحو (ت٦٧٢هـ)، وشرف الدين علي بن محمد اليُونِيني - وهي نسبة إلى يُونِين من قرى بعلبك (ت٧٠١هـ)، وتمت هذه الجلسات في دمشق خلال واحد وسبعين جلسة، وذلك سنة ٦٦٧هـ على الراجح، فخرجت هذه النسخة في غاية التحقيق والتدقيق، وأصبحت من أوثق النسخ المعتمدة لصحيح البخاري، بل لو أطلقنا القول بأنها أوثقها، وأعظم أصل يوثق به لما كان بعيدا، ولذلك جعلها الإمام القسطلاني (ت٩٢٣هـ) عمدته في شرح صحيح البخاري فحقق المتن حرفا حرفا، وعلى تلك النسخة يقول ابن حجر العسقلاني في كتابه (الدرر الكامنة) عن اليونيني:

«عني بالحديث وضبطه، وقرأ البخاري على ابن مالك تصحيحا، وسمع منه ابن مالك رواية، وأملى عليه فوائد مشهورة وكان عارفا بكثير من اللغة، حافظا لكثير من المتون عارفا بالأسانيد، وكان شيخ بلاده والرحلة إليه..»[1].

ولقد صرنا في عالمنا المعاصر نفتقد مثل هذا

(*) عضو هيئة كبار العلماء.

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١١٦/٤.

العمل الجماعي وجهد الفريق في إخراج الأعمال الضخمة المتقنة، فهذا التدقيق من العلماء يصل بنا إلى المعرفة السليمة المؤسسة على المنهج القويم. وقد غدونا ننظر إلى الغرب وهو يستفيد بتلك المناهج والأساليب العملية في إخراج الأشغال وإتقانها، ونحن نتعجب لأمره، وما هي إلا بضاعتنا زهدنا فيها وعرفوا هم قيمتها وقدرها، فانتفعوا بها.

ولقد كتب ابن مالك فوائده المشهورة التي أشار إليها ابن حجر في كتاب أسماه: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وطبع مرات، وكان ابن مالك وعد به فيما كتبه بخطه بحاشية ظاهر الورقة الأولى من المجلد الأخير من النسخة اليونينية وكانت في مجلدين، ونقل لنا القسطلاني كلامه هذا حيث يقول:

سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري -رضي الله عنه- بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني -رضي الله عنه وعن سلفه-، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخّرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام ما يحتاج إليه من نظير وشاهد ليكون الانتفاع به عامًا والبيان تامًا إن شاء الله تعالى. كتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامدًا لله تعالى[٢].

وكتب اليونيني في آخر ذلك المجلد ما نصه: بلغت مقابلة وتصحيحًا وإسماعًا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب مالك أزمّة الأدب الإمام العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجياني أمدّ الله تعالى عمره في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصحّحت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة فأعملت ذلك على ما أمر، ورجح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر، والحافظ أبي محمد الأصيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي، ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين، فإنهما معدومان. وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفّاظ، وهو وقف بخانكاه السميساطي وعلامات ما وافقت أبا ذر (هـ) والأصيلي (ص) والدمشقي (ش) وأبا الوقت (ظ) فيعلم ذلك. وقد ذكرت ذلك في أوّل الكتاب في فرخة لتعلم الرموز. كتبه عليّ بن محمد الهاشمي اليونيني عفا الله عنه. اهـ.

وانتقلت هذه النسخة الفريدة إلى خزائن السلاطين والخلفاء حتى استقرت لدى السلطان عبد الحميد الخليفة العثماني، فأرسل بها إلى شيخ الأزهر ليقوم بطباعتها، ويقص الشيخ حسونة النَّواوي القصة في مقدمته لهذه الطبعة السلطانية والتي سميت بذلك نسبة إلى السلطان عبد الحميد خان الثاني الذي أمر بطباعتها، وتم ذلك سنة ١٣١١هـ - ١٣١٢هـ في تسعة أجزاء تجلد عادة في ٣ مجلدات كل مجلد يحتوي على ثلاثة أجزاء.

يقول الشيخ حسونة: ففكر -أيده الله- في أجل خدمة يسديها للسنة النبوية الحنيفية، فلم ير -وفقه الله- أكمل من نشر أحاديثها الشريفة على وجه يصح معه النقل، ويرضاه العقل، وقد اختار -أجلّه الله- من بين كتب الحديث

(٢) القسطلاني: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري ١/٤١.

المنيفة، كتاب (صحيح البخاري) الذي اشتهر بضبط الرواية، عند أهل الدراية، فأمر، وأمره الموفق بأن يطبع في مطبعة مصر الأميرية، لما اشتهرت به من دقة التصحيح، وجودة الحروف بين كل المطابع العربية، وبأن يكون طبع هذا الكتاب في هذه المطبعة على النسخة اليونينية المحفوظة في الخزانة الملوكية بالآستانة العليا، لما هي معروفة به من الصحة القليلة المثال في هذا الجيل وما مضى من الأجيال، وبأن يكون جميع ما يطبع من هذا الكتاب وقفا عامًا لجميع الممالك الإسلامية، وبأن يتولى قراءة المطبوع بعد تصحيحه في المطبعة جمع من أكابر علماء الأزهر الأعلام، الذين لهم في خدمة الحديث الشريف قدم راسخة بين الأنام، وفي التاسع عشر من شهر رمضان المبارك من سنة ١٣١٢ للهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، أبلغ صاحب الدولة الغازي (أحمد مختار باشا) المندوب العالي العثماني في القطر المصري هذه الأوامر السلطانية إلينا لنجمع من حضرات أكابر العلماء الأزهريين، من يعتمد عليهم في هذا الباب، وتقوم معهم بهذه الخدمة الشريفة والأعمال المنيفة، ثم بعث دولته إلينا بالنسخة اليونينية، والنسخ المطبوعة على يد صاحب السعادة (عبد السلام باشا المويلحي) للمقابلة عليها كما قضى بذلك الأمر الهمايوني الكريم، وقد كان وجمعنا ستة عشر ممن عم فضلهم واشتهر، وأبلغناهم هذه الأوامر السلطانية، فتلقوها بصدر رحبة، وأفئدة فرحة، لعلمهم أنها خدمة من أجل الخدم الدينية، وأعظمها قدرا وأكبرها نفعا خصوصا وقد أمر بها جلالة سلطان المسلمين، وحافظ حوزة الدين، وأظهروا غاية القبول لهذا العمل المأمول، وعلى ذلك جمعنا أيضا ما أمكن جمعه من نسخ هذا الصحيح القديمة من المكاتب العامة والخاصة، مما عنى به المتقدمون ضبطا وتصحيحا، وبدأنا مع حضراتهم في العمل بغاية الجد والاجتهاد، حتى تمت قراءته ومقابلته في مدة يسيرة من الزمن، مع بذل ما في الاستطاعة من العناية بضبط الحروف وشكلها، وتحري أسماء الرواة وضبطها، وأوجه الروايات، فجاء هذا الكتاب الجليل بحمد الله على غاية ما يرام، مطابقا لما أراده مولانا أمير المؤمنين، وحررنا جدولا بما وجد من الخطأ وما بدل به من الصواب، وقد صارت هذه النسخة الجديدة التي طبعت بأمر مولانا أمير المؤمنين -أيده الله- هي المعول عليها في الصحة والاعتبار، ولا ننسى في هذا المقام فضل الأفاضل المصححين بالمطبعة الأميرية، فإنهم بذلوا الواسع في المراجعة، والتدقيق في التصحيح بما لا مزيد عليه، وإن شاء الله -تعالى- يحصل بنشرها النفع العميم، والخير العظيم.

وقد قام جماعة من مصححي المطبعة الأميرية المعدودين من العلماء بتصحيح النسخة على قدر طاقتهم، إلا أن لجنة الأزهر لاحظت عليهم ملاحظات أثبتوها في آخر كل جزء، وكان من هؤلاء المصححين بالأميرية محمد بك بن علي المكاوي، ومحمد الحسيني، ومحمود مصطفى وآخرون، وكان محمد بك مكاوي من المهتمين بتصحيح البخاري فقد قام بطبعه قبل ذلك في سنة ١٢٨٦هـ، فكتب تصحيحا على لجنة الأزهر في تسع ورقات ذكر فيه ٢٨٩ خطأ أغلبها -إن لم يكن كلها- مما له وجهان كمنع المصروف، أو صرف الممنوع، أو ضبطان لعلم معين، أو كلمة فيها الوجهان.

وبعدما انتهت تلك الطبعة أعادت المطبعة الأميرية طباعة البخاري مع مراعاة ما وقع في السلطانية من ملاحظات، وكان ذلك على نفقة السيد محمد حسين عيد الفكهاني سنة

١٣١٤هـ - ١٣١٥ هـ، فسميت هذه الطبعة بالطبعة الفكهانية تمييزا لها عن السلطانية، فعقب عليها أيضا محمد بك بن علي المكاوي في ست صفحات لا تخرج ملاحظاته عما سبق ذكره، وهذه التعقيبات موجودة في دار الكتب المصرية حتى اليوم.

فانظر إلى المنهج العلمي الذي فقدناه، فعلى الرغم أن الفكهانية على منوال السلطانية الحرف بالحرف، والكلمة بالكلمة إلا أن الأمانة اقتضت التفريق بينهما، حتى رأينا بعد ذلك الناس طبعوا الفكهانية ويطلقون عليها السلطانية، فخرجت طبعاتهم لا على هذه ولا تلك من تحريف وتصحيف وتغيير في الصفحات، ثم شاع عند كثير من طلبة العلم أن هذه هي السلطانية يقصدون ما طبع لدى مطابع الشعب، أو مصطفى الحلبي أو غيرهما على الرغم من البون الشاسع بينهما.

وانظر إلى اهتمام المكاوي الزائد في تحرير النص إلى درجة لا يتهاون فيها بالخطأ إذا تكرر، ولا بالوجه من الإعراب أو الضبط وإن كان معتبرًا، إن الذي ينظر إلى منهج الأطباء والمهندسين وأهل العلم بعامة يعرف أن تلك الملكة لا تربى في النفس إلا بذلك المنهج، وما أصبنا به عندما لم نقرأ البخاري في طبعته السلطانية كرمز من رموز ثقافتنا يجب الرجوع إلى مضمونه والعمل به وتربية باحثينا في كل المجالات عليه...

ثانيًا: طبعات مصر:

١) طبع في عشرة أجزاء، سنة ١٢٧٩هـ، وهو طبع حَجَر، وبهامشها النور الساري من فيض صحيح البخاري، وهو شرح الشيخ حسن العدوي الحمزاوي.

٢) وطبع في أربعة أجزاء، طبع حروف، سنة ١٢٩٩ و١٣٠٩هـ، وبهامشها حاشية السندي.

٣) وطبع أيضًا في أربعة أجزاء، وبهامشها حاشية السندي وتقريرات من شرحي القسطلاني وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وذلك بمطبعة محمد مصطفى، أعوام: ١٢٩٩هـ، ١٣٠٠هـ، ١٣٢٠هـ.

٤) وطبع في أربعة أجزاء بالمطبعة الخيرية، سنة ١٣٠٤هـ.

٥) وطبع في أربعة أجزاء، بمطبعة شرف، سنة ١٣٠٥هـ.

٦) وفي أربعة أجزاء، بالمطبعة الميمنية، عامي: ١٣٠٦هـ، ١٣٠٩هـ.

ثالثًا: طبعات الهند:

١) طبع في ثمانية أجزاء بمجلد واحد، سنة ١٢٦٩هـ، وذلك بـ(بومباي).

٢) وطبع بـ(دلهي) في جزأين، عامي: ١٢٧٠هـ، ١٣٠٨هـ - ١٨٩٠م.

رابعًا: طبعات أوروبا:

١) طبع في ثلاثة أجزاء، باعتناء الأستاذ كرهل، وذلك بلندن، سنة ١٨٦٢م.

٢) وطبع في جزء واحد في بطرسبرج، سنة ١٨٧٦م.

خامسًا: طبعات الآستانة:

١) طبع في ثمانية أجزاء، طبعة مشكولة، بالمطبعة العامرة، سنة ١٣٢٥هـ.